الخصوصية الفلسفية
لعلم الاجتماع السياسي

د. جيلاني كوبيبي معاشو
قسم العلوم الاجتماعية – جامعة معسكر

الملخص:

قد لا يبدو لنا للوهلة الأولى ذلك التداخل الكبير الموجود بين علم الاجتماع من حيث ميلاده وتأسيسه، ومن ثم من حيث انصهاره كعلم يرتبط بالمنهج، وبين تلك المعرفة السياسية التي تتكئ على جذور فلسفية أبعد بكثير وأسبق من ذلك المد اليوناني للفكر الإنساني. ووقوفا على هذا الترابط الابيستيمولوجي نحاول التطرق لبعض المحطات الكرونولوجية في مسار الفكر الفلسفي في أبعاده الاجتماعية بصفة عامة، والسياسية على وجه الخصوص.

لقد كان منتصف القرن التاسع عشر فترة الدعوة إلى معرفة العلمية للظواهر الاجتماعية بما في ذلك الظواهر السياسية، فالدراسات في علم الاجتماع تقوم منذ تأكيد كونت على ذلك على أساس موضوعي، وتأخذ بالمنهج العلمي سبيلا للمعرفة، ويعتبر كونت استقرائيا من خلال دعوته إلى ملاحظة الظواهر واكتشاف القوانين ورفضه الأنساق الميتافيزيقية للفلاسفة والطريقة الجد مجردة للاقتصاد والتي ما هي في الأصل إلا افتراضات استنباطية، فمعرفة الظواهر وحدها القادرة على الكشف عن خصوبتها (بن محمد خواجة عبد العزيز، 2007، 50)، لذلك يبدو ومنذ الوهلة الأولى بأن الوضعية في جملتها تحقيقيه وتحققيه وفي إطار الشيئية يريد أن يجعل منها دور كايم المرآة العاكسة للكون (J. Lacroix, 51) وقد تسلطت هذه النزعة العلمية الحادة تسلطت على علماء الاجتماع منذ البدء بقصد تأكيد وجود واستقلال هذا العلم، وقد بلغ من أثر ذلك إعلان دور كايم عن ضرورة

النظـــر إلى العوامل الاجتماعية وكأنها أشياء، يستهدف بهذه المبالغة التقيد بالمنهج العلمـــي علـــى الرغم من أن هذه الظواهر الاجتماعية تمثل في ثناياها ما لا يمكن اعتـــباره مـــن قبـــيل الأشياء مثل الفكر والقيم. وتنبع هذه المناهج ذات الأصول الفلـــسفية والاجتماعـــية مـــن موقف فكري حول تصورنا للعالم الذي يحيط بنا، ومحاولة تحليل أنظمته وظواهره من وجهة نظر معينة (حامد خالد، 2008، 33).

* صفوة القول أن ظهور علم الاجتماع وارتباطه منذ ميلاده بالمنهج العلمي، تـــرتب عليهما تأكد الاعتقاد بإمكانية المعرفة السياسية العلمية، بل لقد قام بذلك فعـــلا علماء الاجتماع منذ أن ساد الاعتقاد بأن علم الاجتماع علم يشمل كل ما هو اجتماعي سواء كان سياسيا أو غيره.

إن مجال التخصص بدأ في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، وكل جديد في هـــذا العالم يحمل معه توجها خاصا بمختصيه، لذلك نقول هل يمكن أن نتصور سوسيولوجيا مبدعا لا يرغب في أن يكون رائد مدرسة جديدة، وهل من وسيلة مـــا تـــوجد دون تأســـيس فرع في علم الاجتماع، فالاختلاف في التوجهات الـــسويولوجية لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاهله نظرا لأن التوجه المعرفي في حـــد ذاته يحاول الابتعاد عن فضاء العموميات ليهتم بمواضيع أكثر تحديدا لذلك فـــإن الاختـــصاص والمختـــصين في هذا العام يبحثون عن تقنيات مناسبة لمجال الـــبحث، إنه من غير الخطأ أن نعتبر تأثير الإيديولوجيات وتدخلها هو لبناء فرع مستقل في علم الاجتماع.

ولعـــل أهم مثال لذلك هو علم اجتماع العمل الذي ظهر بالولايات المتحدة الأمريكية جراء بعض التجارب المستخرجة من العلاقات الاجتماعية داخل المؤسسة لمواجهة المد الايدولوجي المتعلق بالماركسية، المهم أن تعدد التوجه الاختصاصي هو للـــبحث عن علم شامل للإنسان، ولكن ذلك أدى إلى صعوبة كبيرة متعلقة بتعدد الشخصيات التي تخدم كلية علم الاجتماع ولتحقيق ذلك طرحت صعوبات مختلفة منهجـــية وابستمولوجية، فعلماء اجتماع الفراغ يتحاورون بصعوبة كبيرة جدا مع علمـــاء الـــدين، فالتقسيمات بين التخصصات المختلفة في علم الاجتماع موجودة وهـــي مماثلة لتلك التي نجدها عند علماء التاريخ وعلماء النفس، ونتاجا لهذا الحوار ذي الجوانب السلبية والإيجابية أسس دور كايم إطارا تفسيريا جديدا أصبح يعرف

فـــيما بعـــد بنـــزعة الإسناد أو الإرجاع إلى الجماعة وهي النـــزعة التي تعني أن الحقيقة الاجتماعية مفسرة لذاتها (ليلة علي: 1991، 231).

ومـــن بـــين التخصصات في علم الاجتماع يمكننا أن نذكر علم الاجتماع الفـــن، علم اجتماع الأدب، علم اجتماع الموسيقى، علم اجتماع الحرب de la guerre polémologie، علـــم اجـــتماع الـــسلم venologie، علم الاجتماع الـــسياسي politologie، علـــم الاجتماع الحضري politologie، علم اجتماع العمـــل، علـــم اجتماع الحق الاجتماعي، علم اجتماع الحقوق أو القانون، علم اجتماع العدالة، علم اجتماع المهن professions، علم اجتماع وسائل الاتصال القاعدي، علم اجتماع الديانات، علم اجتماع الشباب، علم اجتماع الشيخوخة Sociologie de l'automobile-vieillesse-gertontologie sociale علـــم اجـــتماع الجـــنس، علـــم اجتماع العائلة، علم اجتماع الفراغ، علم الاجتماع الريفـــي، علـــم اجتماع التنمية علم اجتماع التربية، علم اجتماع السينما، علم اجتماع الرياضة، وأنواع أخرى لعلم الاجتماع في مجالات مختلفة.

ويـــذهب بعـــض علماء الاجتماع إلى أن التقسيمات الجغرافية والتاريخية في العالم هي كذلك تخصصات جزئية أخرى في علم الاجتماع، كعلم اجتماع العالم الإســـلامي، علم اجتماع العالم الصهيوني، علم اجتماع بريطانيا de la britagne، علم اجتماع الألزاس de l'ALSACE، والاختيار بهذا الشكل هنا في التخصصات هو غير محدود لذلك ذكرنا جملة من التخصصات التي تبدو لنا مهمة.

يبقى أن نقول أنه ينقصنا فقط أن نذكر علم الاجتماع لعلم الاجتماع.

تنحصر كل هاته الاهتمامات فيما يسمى بالسوسيولوجية النسقية التي تدرس المجتمع في عمومه قصد اكتشاف المحرك الاجتماعي له ويكون موضوعها العلاقات الاجتماعـــية وأشكال التجمعات وهناك السوسيولوجية التاريخية التي تهتم بالتطور التاريخي للمجتمعات (بن محمد خواجة عبد العزيز، 2007، 50).

ومن بين التخصصات التي اخترقها للشرح والتوضيح:

علـــم الاجتماع السياسي: أولا معروف أن علم السياسة يرجع إلى أفلاطون، هـــذا إذا لم يكن يرجع إلى حمو رابـــي أو إلى أحد المستشارين للإمبراطورية العليا في عهد فرعون، ومن هنا نقول أن الناس لا يستطيعون البقاء دون التفكير في كيفية

تـــسيير مجتمعاتهم بمعنى كيفية الحكم فيها، فالفكر السياسي يلازم التجمع الإنساني ويزامنه.

لقـــد ارتبط علم السياسة بالمدرسة الحرة للعلوم الواقعة بشارع القديس غيوم الـــتي تهتم بالظواهر السياسية ولأنها متعددة في ميادين المعرفة كانت تدرس التاريخ الـــسياسي والدبلوماسي والجغرافية البشرية والقانون الدستوري... الخ، ويعتبر علم الاجـــتماع أخر وافد على العلوم الإنسانية بحيث لم يكن يهتم بالظواهر السياسية خاصـــة وأنـــه بقي يتردد بين تصور يتناول الظواهر في شموليتها حسب غورفيتش Gurvitch، وبين تصور جزئي يقتصر على دراسة الجماعات الخاصة المحدودة (بيار كوت ج؛ بيار مونيي جان: 1972، 8).

إن علـــم السياسة يهتم بدراسة الأنظمة السياسية، مختلف الدساتير، الأشكال المـــتعددة للحكم، بينما علم الاجتماع السياسي يبحث عن توضيح دواليب النسق السياسي، أو بعبارة أخر ى استخلاص قواعد الحكم، لذلك فهو يتأثر بمصدريه غير الطبيعـــيين اللـــذان هما التاريخ والقانون والواقعة السياسية كانت في البداية تتم في أيطـــار الـــتاريخ بالحكام، و لم تبدأ النظرة الكلية أي علم الاجتماع السياسي إلا بإســـنادها إلى إطارها الجغرافي والاقتصادي والاجتماعي، أي بعد الثلاثينيات من هذا القرن بجامعة الصربون أو بالأحرى فإن ظهور هذا الفرع بطريقة متطورة كان بالولايات المتحدة الأمريكية قبل أن يعممها DUVERGER MAURICE بفرنسا في الخمسينيات ليصبح هذا التخصص متميزا.

إن الـــسياسة عمـــوما هي حركة اجتماعية، والظواهر السياسية كالانتخاب والاســـتحواذ علـــى السلطة والمعارضة ومواجهة بعض أنظمة الحكم هي ظواهر اجتماعـــية، فالمـــشكل الأساسي في علم الاجتماع السياسي إذن يتمثل في العلاقة الموجـــودة بين السياسة والمجتمع، هذه العلاقة ليست حكرا على المجتمعات المتطورة حـــسب جـــورج بالـــوندي BALONDIE، الذي يرى في كتابه الأنتروبولوجية الـــسياسية أن كل المجتمعات بمختلف أشكالها منتجة للسياسة، وهي معرضة كلية للتغيرات في التاريخ.

إذا تأملـــنا في الـــسياسة نجد بأنها أولا وقبل كل شيء نشاطا اجتماعيا إذ أن الحـــدث السياسي إنما هو حدث اجتماعي، وعليه فإن علم الاجتماع السياسي هو

بالدرجـــة الأولى علم اجتماع قبل أن يكون سياسيا (بيار كوت ج - بيار مونيي جان، 1972، 09).

أمـــا الأنتروبولوجيا السياسية عند بالوندي تهتم خاصة بالمجتمعات الغير غربية حـــيث يـــبحث عـــن تأسيس نظرية عامة عن السياسة وهذا ما يأخذنا إلى قراءة سياسية جديدة لمجتمعنا.

في إطـــار هـــذه القراءة للعلاقة بين السياسة والمجتمع، يشترط علماء اجتماع السياسة مبدأ الاستقلالية النسبية للنسق السياسي عن النسق الاجتماعي العام، تماما مثل بعض الأنساق الأخرى كنسق التعليم، نسق المودة... الخ.

هـــناك دراسات عديدة لم تتناول النسق السياسي بطريقة شاملة، وإنما بشكل يعتمد توظيف المجموعات الضاغطة لطبقات الناخبين... الخ، أما فيما يتعلق بالمناهج المستعملة فهي متنوعة كمنهج التحليل النسقي لصاحبه ESTON الذي يقف على النسق السياسي ومحيطه في إطار حلقة تأويلية متعلقة بمنهج التحليل الوظيفي، الذي اســـتعمل بكثرة في دراسة الظواهر السياسية من طرف صاحبه ALMOND الذي يعتـــبر أن كـــل نسق سياسي يشتمل على وظائف قاعدية تستجيب إلى متطلبات وظيفية، ويقسم ALMOND الوظائف إلى ثلاثة أصناف الأولى يرجعها إلى قدرات النـــسق المـــتعلقة بالعلاقـــات بينه وبين محيطه، أي ذلك الشكل الذي ينبعث من المواطـــنين متجليا في السلطات التقليدية الثلاث أي التشريعية، التنفيذية القضائية، الـــصنف الـــثاني هـــو تلك الوظائف المتمثلة في التغيير السياسي الذي يمس النسق ويغذيه لإنتاج مساره، أما الصنف الثالث فهو وظائف البقاء وتكييف النسق حيث أن بقاءه يتطلب ضرورة إدماجه مع التغيرات الحاصلة مع المحيط، فالانتقال من نسق برلماني إلى نسق رئاسي يستدعي تكييف الوزراء.

إن تغير بنية الحكم تتوافق دائما مع تغير التوظيف في المجال السياسي، يستعمل التحلـــيل الوظيفـــي خصوصا في دراسة الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة كالـــنقابات UNIOUSPATRONALES اتحـــادات أربـــاب العمل فالجماعات المخـــتلفة في هذا المجال تمارس ضغطها لتحرير محضر القضاء، وفي هذا الإطار فإن الجماعة الحاكمة وعبر الاتفاق الاجتماعي ما هي إلا جماعة ضاغطة من الجماعات الأخرى، ومن هنا فالنسق لا يخضع للتحليل في حد ذاته وإنما في علاقته بوسطه أي

في علاقاتـــه مـــع أنساق أخرى محيطة به وهي علاقات قد تكون أفقية أو عمودية عندما يكون النسق محتويا على أنساق فرعية تشكل في حد ذاتها أساقا كاملة (بيار كوت ج - بيار مونيي جان، 1972، 07).

إضـــافة إلى كل ذلك فإن علم الاجتماع الانتخابـــي الذي أصبح تابعا لعلم الاجتماع السياسي مع أندري سيغفريد André Siegfried بفرنسا استدعى مناهج ذات طابـــع إحصائي يتكئ على نتائج الانتخاب فإضافة إلى الدور الذي يلعبه تغير التـــشكيلة الاجتماعـــية بعد الانتخاب، هنالك كذلك دور وسائل الإعلام خاصة التلفزيون عند إدراجه لمواجهة ثنائية لشخصيات سياسية معروفة.

تمـــثل دراسات الرأي العام الناجمة عن علم الاجتماع الانتخابـــي فرعا مهما في علم الاجتماع السياسي، لكن هل يمكن إدراج الدراسات الخاصة بالبيروقراطية إلى علـــم الاجتماع السياسي؟ يفضل بعض المفكرين إدراجها لعلم اجتماع التنظيم ومن ثم فأن تقسيمات علم الاجتماع هي على وثيقة بالنوايا الاديولوجية المختلفة.

وقـــد بينت الدراسات النظرية عن الدولة كيفية ارتباط مفهوم البيروقراطية بمفهـــوم الإقطاعـــية في بعده التاريخي وبينت من جهة أخرى كيف تمت استعارة البنـــية التحتـــية والبنية الفوقية، لأن الإقطاعية المعرفة بطريقة محددة جدا هي التي تـــبدو في مـــاركس بمـــثابة المتغير الأساسي في تكوين نمط خاص للدولة، فيرى مـــاركس أن مـــتغيرا اجتماعيا سياسيا هو الذي يحدد طبيعة الدولة، لا علاقات الإنـــتاج لوحدها، فغياب الماضي الإقطاعي في الولايات المتحدة أدى إلى خضوع الدولـــة إلى للمجـــتمع المدني وبالتالي إلى البرجوازية وبالعكس لا يفسر الماضي الإقطاعي في بروسيا حقيقة أنه لم يكن بوسع الدولة أن تصبح أداة بيد البرجوازية فحـــسب، بل يفسر أيضا "توقها إلى الاستقلال" (برتران بادي وبيار بيير نبون: 2001، ص 7).

وقـــد يـــبدو لـــنا أن البيروقراطية كظاهرة ترتبط أكثر بممارسة السلطة في مجتمعـــنا، ومـــن بين الأضرار البارزة في عصرنا نذكر من بينها تضخم المكاتب، تعـــدد مـــستويات القرار، امتداد القاعدة الإدارية إلى مجالات الحق العمومي، أو قانـــون العقـــوبات عدوى التواصل بين المرؤوسين والإدارة بواسطة خطاب مميز يخضع لمنطق خاص.

فالظاهـــرة البيروقراطية تمتلك تاريخا طويلا يعود تواجدها إلى تأسيس أنظمة مركـــزية كمـــا بفرنسا في عهد لويس الرابع عشر، النمسا والمجر مع ماري تيرس La Russie de la grande Catherine MARIE TH2R2SE. وكـــنموذج على ذلـــك فإن الدولة قاطبة إنبنت في فرنسا على مر تاريخ المجتمع بأنها النموذج المثالي للدولـــة لكن سياق التمايز والمأسسة مع مجتمعات أخرى لم يبلغ أبدا هذا البعد. ما إن وفقـــت أن تصبح مطلقة أي الدولة في فرنسا حتى تمكنت بطريقة ما من الحفظ على هذا الموقع الذي يؤمن لها سلطة عليا فمن مرحلة لأخرى من الثورة الفرنسية مـــثلا إلى نابوليون الثالث والنظام الديقولي وسعت الدولة سيطرتها باستمرار على المجتمع المدني واستقلت لتشكل حيزا مغلقا وآلة إدارية ضخمة صالحة للسيطرة على جميع الأطراف (برتران بادي وبيار بيير نبون: 2001، ص 100).

إن هذه الظاهرة السياسية امتدت في عصرنا الحاضر إلى مجالات أخرى ليست لهـــا علاقـــة مباشـــرة بـــنظام الحكم، كالمؤسسات الصناعية الكبيرة والجامعات والتنظيمات الثقافية، ومما زاد الإشكال تعقيدا هو أن بعض الديمقراطيات الشعبية أو الإمـــبراطوريات المركزة لا تولي الأمر اهتماما، مما فسح المجال أمام الظاهرة للتوسع بـــشكل كـــبير. مـــاكس فيبر يرى بأن البيروقراطية هي التعبير العقلاني في تسيير المجتمعات المركبة في عصرنا أما مشال كروزي MICHEL CROZIER وللتبسيط فإنه يكشف عن ذلك التعطيل الناتج عن غياب المراقبة الكافية لأنساق التسيير، التي أصـــبحت لا تهتم إلا بوظيفتها وتطورها. إن مصطلح التعطيل هنا عكس التوظيف وهـــو خطير من حيث الدلالة، حيث يجعلنا نعتقد أن البيروقراطية ما هي إلا نتاج مرضـــي لـــلإدارة المعاصرة، ولهدف الأجرأة وقد نعتمد على بعض المقاطع الخاصة منها والضارة في نفس الوقت، فالأهداف والقواعد الأساسية التي تستند إلى الإدارة المعاصـــرة هي ليست عرضة للنقد، ومن هنا فالنقد الاستئصالي لهذا الإشكال يرى في البيروقـــراطية مقعدا لنظام حكم شمولي معاد للديمقراطية النـــزيهة التي تستعمل روحهـــا النظامية السامية في مراقبة المواطن مراقبة تواصلية، فالعقلانية البيروقراطية هي عقلانية خاطئة تجعل الإنسان آليا ومبرمجا من خلال نظام لا يستطيع أن يتفوق علـــية ويؤثـــر فيه، عالم الاجتماع الأمريكي غوفمان Goffman في مؤلفه Asiles المنفـــى يتطرق إلى نظام المؤسسات الشمولية التي تمارس على الأفراد عملية تسوية

لـــلأدوار داخل هذه المؤسسات مثل حالة السجون، معاهد الطب النفسي مؤسسة الجـــيش المـــدارس اعتبار على أنها مخيمات للتركيز وقد بين لنا التاريخ أن الأفراد داخـــل هـــذه المؤسسات الأكثر شمولية يحملون نـــزعة ثورية عندما يتعلق الأمر بمعارضة ذوي النـــزعة التعطيلية.

المراجع:

1. عبد العزيز بن محمد (2007): علم الاجتماع المعاصر – من الجذور إلى الحرب العالمية الثانية، دارا لنـــزاهة الألباب.
2. جان بياركوت – جان بيار مونيي (1972): من أجل علم الاجتماع سياسي، ترجمة: محمد هناء، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
3. خالـــد حامـــد (2008): منهجـــية البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، جسور للنشر والتوزيع.
4. علي ليلة (1991): النظرية الاجتماعية المعاصرة دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع "الأنساق الكلاسيكية"، ط3، القاهرة دار المعارف.
5. برتـــران بـــادي وبيار بيرنيوم (2001): سوسيولوجيا الدولة، ترجمة: جوزيف عبد الله وجورج أبـــي صالح، لبنان، مركز الإنماء القومي.
6. Jean Lacroix (1956): La sociologie D'Auguste conte. France: Presse universitaires.